على الرغم من تعدد مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله ابن عبد العزيز، منذ أن كان ولياً للعهد، من أجل الإصلاح المستمر، إلا أن مبادرات إصلاح الاقتصاد شغلت حيزاً كبيراً من اهتماماته، وذلك لإدراكه أهمية الاقتصاد في حياة الشعوب، فإذا ازدهر الاقتصاد، ازدهرت المجالات الأخرى، التي ترتكز عليه، مما يعزز الاستقرار، ويحقق رفاهية الشعوب، ثم حدوث النهضة الشاملة.

المبادرات الاقتصادية

لم يدخر الملك عبد الله وسعاً في تحقيق رفاهية شعبه، الذي بادله وداً بود، منذ ولايته للعهد، وبعد توليه مسؤوليات الحكم، فهو ذلك الإنسان الذي يسعى دوماً إلى الوقوف على أوضاع المواطنين، بتفقد أحوالهم من خلال زياراته للأحياء الفقيرة، وإنشائه كثيراً من الصناديق الخيرية، والمؤسسات التي تدعم اقتصاد الأسر. وأكدت الجولة التي قام بها – حفظه الله – وشملت مناطق المملكة، رسوخ العلاقة بين القيادة والشعب، وتعبيراً عن حرصه على رفاهية المواطنين، و إدخال السرور إلى كل بيت، أعلن عن زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين الحكوميين، بنسبة ١٥٪، وزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي، وتخصيص ٣٠ مليار ريال للرفع من مستوى الخدمات في القطاعات الخدمية، التي تتعلق بتحقيق الرفاهية للشعب على مستوى الأسر والأفراد، من خلال اقتصاد وطني متكامل عبر أجهزة الدولة، والقطاعات الخاصة.

تحديث الاقتصاد

تحول الاقتصاد السعودي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، رحمه الله، بمؤازرة أخيه الملك عبد الله ومساندته – حين كان ولياً

للعهد - إلى اقتصاد حديث يقوده قطاع البترول، والصناعات البتر وكيماوية، والصناعات الوطنية الأخرى التي نمت، وازدهرت نتيجة للدعم السخي، والرعاية المستمرة، حتى وصلت منتجات المملكة ممهورة بعبارة «صنع في السعودية» إلى معظم دول العالم، وازدهر القطاع التجاري، والقطاع المصرفي بقوة وثبات.

وقد شهد ت المملكة خلال تلك الفترة تحولاً كبيراً في مختلف نواحي الحياة، الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، وساعد على ذلك قيام الدولة، ضمن إطار خطط التنمية، باستثمارات واسعة النطاق لإرساء التجهيزات، والبنى االتحتية، المادية، والاجتماعية، والمرافق الصناعية، وإنشاء شبكة واسعة من الطرق والجسور والسدود والمطارات، والموانئ، والأرصفة البحرية، ومرافق الكهرباء، والتحلية، ونظم الاتصالات، بالإضافة إلى إنشاء المدارس والكليات، والجامعات، وكذلك المستشفيات العامة، والتخصصية، للقطاعين المدني والعسكري. وفي القطاع الصناعي، استثمرت الدولة موارد كبيرة في إنشاء المدن الصناعية في المدن الرئيسة. ومن الشواهد الماثلة التي تعكس حجم الدعم ومستوى الرعاية اللذين أولتهما القيادة الاقتصاد الوطني،

المدينتان الصناعيتان الكبيرتان في الجبيل، وينبع المزودتان بمرافق متطورة لاحتواء الصناعات الثقيلة، مثل الصناعات البتروكيماوية الأساسية، وصناعة الحديد والصلب، ومصافي النفط العملاقة، التي أنشأتها الدولة، وعلى رأس هذا الإنجاز الاقتصادي تمديد شبكة أنابيب ضخمة، شرق المملكة، ووسطها، ومن الشرق إلى الغرب لنقل النفط، والغاز، وكذلك محطات الخام والغاز لتزويد مصافي النفط، ومصانع البتروكيماويات بالجبيل، وينبع، كما وفرت الدولة أيضاً قروضاً، ومنحاً كبيرة لدعم المشروعات الزراعية، ومشروعات الإسكان للمواطنين التي واكبت الازدهار الاقتصادي.

المجلس الاقتصادي الأعلى:

من المظاهر التي تعكس قوة الاقتصاد السعودي اعتماده على المؤسسية في الإدارة واتخاذ القرارات؛ وذلك عبر الهيئات والمجالس المتخصصة،التي تضم خيرة أبناء الوطن من الخبراء، وفي هذا الإطار تم تأسيس المجلس الأعلى الاقتصادي في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٤٢٠، ويرأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز المجلس الاقتصادي الأعلى – منذ أن كان ولياً للعهد– ويقوم المجلس ببلورة السياسة الاقتصادية، وصياغة البدائل الملائمة، والتنسيق بين الجهات الحكومية التي تتصل أعمالها مباشرة بالاقتصاد الوطني، لتحقيق الترابط والتكامل بين أعمالها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك كافة، ورفع تقرير دوري بذلك إلى مجلس الوزراء، كما يقوم المجلس بدراسة الإطار العام لخطة التنمية الذي تعده وزارة التخطيط، ومشروع الخطة، وتقارير متابعتها، والتقرير الاقتصادي، كما يقوم بدراسة السياسة المالية، وأسس مشروع الميزانية، وأولويات أوجه الإنفاق التي تبلورها وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتعد ميزانية الدولة على ضوئها.

كما يختص المجلس بدراسة السياسات التجارية على الصعيدين المحلي والدولي، ودراسة القواعد التي تنظم سوق العمل، وأسواق المال، وتحمي مصالح المستهلك، وتلك التي تهيّئ المناخ الملائم للمنافسة، والاستثمار، والسياسات الزراعية، والصناعية التي تعدها الجهات المعنية.

وفي خطوة تفعيلية لدور المجلس تم توجيه الجهات الحكومية كافة بتنفيذ جميع التوصيات التي رفعتها اللجنة الدائمة في المجلس الاقتصادي الأعلى، والمتضمنة التقرير الذي أعدته الهيئة العامة للاستثمار، الذي حمل ١٧ اتفاقية بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار، والتي تعمل على إيجاد آليات عمل، وحلول عملية عاجلة لمعالجة معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في السعودية، وإزالتها لتحسين المناخ العام للاستثمار.

ووجه الملك عبدالله بن عبدالعزيز – إبان توليه ولاية العهد - بأن تتولى الهيئة العامة للاستثمار، بالاتفاق مع الجهات المعنية متابعة تطبيق الاتفاقيات التي تعمل على إزالة معوقات الاستثمار، على أن ترفع له نتائج تطبيق تلك الاتفاقيات كل ثلاثة أشهر لمتابعة تنفيذ الجهات الحكومية لتلك التوصيات.

وتحقيقاً لجودة أداء المجلس، وتفعيل أجهزته، أصدر الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمراً بإعادة تشكيل الهيئة الاستشارية للشؤون الاقتصادية، في المجلس الاقتصادي الأعلى، لمدة سنتين، ابتداءً

خادم الحرمين الشريفين يستمع إلى شرح من الأمير سلمان بن عبدالعزيز عن أحد المشروعات في الرياض

من ٢٣ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٥، وهكذا يمضي الملك عبد الله بن عبد العزيز – حفظه الله – في جميع مراحل توليه المسؤولية، في تأكيد تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، يشمل إصلاح الهيكل الحكومي، سعياً إلى رفع الإنتاجية، وتقنين دور الدولة في الاقتصاد، بنقل هذا الدور من المشاركة المباشرة في الإنتاج إلى دور المنظم والمشرف، وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص لأخذ دوره في النشاط الاقتصادي، كما يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحديث الأنظمة القائمة وتطويرها، واستحداث أنظمة جديدة، إذ تم تحديث نظام استثمار رأس المال الأجنبي بتضمينه مزايا تكفل المعاملة الوطنية للاستثمارات الأجنبية، وتسهيل إجراءات تسجيل المشروعات الاستثمارية وترخيصها، وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار، لتتولى هذه المهمة، كما تم إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى لتعزيز اتخاذ القرار الاقتصادي، وكذلك إنشاء المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن، ليتولى وضع سياسة البترول والتعدين، وتم إنشاء الهيئة العامة للسياحة، لتشرف على قطاع السياحة وتطويره.

الملك عبدالله يشاهد مجسماً لأحد المشروعات

مقومات الإصلاح الاقتصادي:

تتمتع المملكة بثروات طبيعية وصناعية هائلة، وقبل ذلك قيض لها الله عز وجل قيادة رائدة، ارتقت بها إلى مصاف الدول المتقدمة في كل المجالات؛ مما أكسب هذا البلد نفوذاً حقيقياً، وقوة أكبر في كل المستويات؛ مما مكنه من الإنجاز والتطور المتواصلين، بالإضافة إلى سعيه الدؤوب إلى الإصلاح الاقتصادي، خصوصاً أن كل الظروف صارت مواتية أكثر من ذي قبل، مع ارتفاع أسعارالنفط، الذي لم تبخل حكومة خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ بعائداته على مواطنيه من أجل الإصلاح الشامل، وتحقيق الرفاهية.

وفي هذا الإطار أعلنت حكومة خادم الحرمين الشريفين نتيجة لقرارات سابقة للمجلس الاقتصادي الأعلى عن تخصيصها لخدمات حكومية كبيرة، منها تحلية المياه التي تروي معظم البلاد، وكذلك البريد الحكومي، لتكون هناك شركات خاصة، وقبل ذلك قامت حكومة خادم الحرمين الشريفين، في إطار الإصلاح الاقتصادي، وازدهاره، بمد سكك حديدية من الشمال إلى الجنوب، وإلغاء الاحتكار الحكومي للطيران المدني، بإقرار فتح المجال للشركات الوطنية، للعمل في قطاع النقل الجوي، وغيره.

ومن القرارات المؤثرة اقتصادياً التي اتخذها الملك عبد الله بعد البيعة تشكيل مجلس حماية المنافسة، ومنع الاحتكار. ويعدّ هذا الإجراء أحد أهم العمليات في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية التي يقودها، ولا سيما ما يتصل بتأكيد شفافية الاقتصاد الوطني، و إعطاء المصداقية للآخرين في التعامل مع السوق السعودية، فضلاً عن دور المجلس المهم في حماية الصناعة المحلية.

ثوابت وغايات

ينطلق خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز – حفظه الله – في جهوده ومبادراته الاقتصادية من رؤى تقوم على جملة من الثوابت، هي: الرعاية الاجتماعية الشاملة، ومفهوم الاقتصاد الحر، والأسواق المفتوحة، للمال والسلع والخدمات والمنتجات، من أجل تحقيق عدد من الغايات

خادم الحرمين الشريفين يرعى حفل الخزن الإستراتيجي بجدة والى جواره سمو ولي العهد(واس)

المتمثلة في:

أولاً: أمن المجتمع ورفاهيته وازدهاره، مع المحافظة على القيم الإسلامية، والبيئة والثروات الطبيعية بشكل يوازن بين الحاضر والمستقبل، وزيادة نمو الاقتصاد الوطني، بمستوى يحقق زيادة دخل الفرد، بالإضافة إلى استقرار الأسعار، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وتوظيف أمثل للقوى البشرية، وتشغيلها.

ثانياً: تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة مصادر الإيراد العام، وتنمية المدخرات، وتطوير أوعية ادخارية، وقنوات استثمارية سليمة، بالإضافة إلى زيادة دخل الدولة، وربطه بحركة نمو الاقتصاد الوطني، بما يمكنها من أداء مسؤولياتها نحو التنمية الوطنية الشاملة.

ثالثاً: زيادة استثمار رؤوس الأموال، والمدخرات المحلية في الاقتصاد الوطني بالسبل الفعالة، ودعم برنامج الحكومة للتخصيص، مع تعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني على التفاعل بمرونة، وكفاءة مع المتغيرات الاقتصادية الدولية.

ولذلك تصدرت قضايا الاقتصاد والتعاون التنموي موضوعات زيارته – حفظه الله – لكثير من الدول، وفتحت آفاقاً جديدة ورحبة من التعاون بين المملكة وتلك الدول، وقد أثمرت جهوده إنجازات سريعة بدأت تشق طريقها في مجال الاستثمار في المملكة وتوسيع جوانبه، ليشمل مختلف القطاعات الاستثمارية، سواء أكانت صناعية وبترولية أم غير بترولية في المجالات التي تخدم المواطن في المملكة، وتعود على البلاد بمزيد من النمو والازدهار.

وانعكست هذه السياسات على التقدم الكبير، الذي سجلته المملكة في جذب الاستثمارات الدولية، فقد قفزت إلى المرتبة ٣٨ عالمياً متفوقة على دول كثيرة، مثل: فرنسا، وإيطاليا، والبرتغال. وقد جاء ذلك في التقرير السنوي الذي أصدرته مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي حول تنافسية دول العالم في جذب الاستثمارات، "دوينغ بيزنيس ٢٠٠٦م الذي يقوّم بيئة الأعمال التجارية في ١٥٥ دولة، وكانت المملكة قد حصلت على الترتيب ٦٧ من بين ١٣٥ دولة تم تقويم تنافسيتها العام الماضي، مما يجعل هذه القفزة في تصنيف المملكة شهادة دولية محايدة في غاية الأهمية، على فاعلية جهود حكومة المملكة في تحسين المناخ الاقتصادي والاستثماري.

ويشمل التقويم المحاور الآتية:

التراخيص، والسجلات التجارية، وإجراءات بدء الأعمال، ونظام العمل والعمال، والنظام الضريبي، وسهولة تصفية الأعمال، والحصول على القروض، وإجراءات التصدير والاستيراد، والتزام العقود، ومراقبة سوق المال، وأنظمة الإفصاح.

منتدى الطاقة الدولي

تأكيداً لجهود تطوير الاقتصاد السعودي وإصلاحه، والتطلع المتواصل للنهوض به عالمياً، ظل الملك عبد الله يدعو، ويستقطب المنظمات والفعاليات الاقتصادية العالمية، من أجل تكامل الاقتصاد السعودي مع الاقتصاد الدولي، خصوصاً أن العالم أصبح قرية صغيرة بفضل التقدم التكنولوجي الهائل، الذي تجسده ظاهرة العولمة. وأصبحت المملكة تحتضن الكثير من الفعاليات العالمية، والمؤتمرات الاقتصادية. وبالاتساق مع هذا التوجه اقترح الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال المنتدى

خادم الحرمين الشريفين يطّلع على مجسم مشروع لشارع أم القرى بمكة المكرمة (واس)

الدولي السابع للطاقة، الذي عقد في الرياض عام ١٤٢٠إنشاء أمانة عامة للمنتدى الدولي للطاقة يكون مقرها مدينة الرياض، وقد قرر المجتمعون في منتدى الطاقة الدولي الثامن المنعقد في أوساكا اليابانية بالإجماع إنشاء هذه الأمانة، ومقرها الرياض. و قد منحت الحكومة أمانة المنتدى أرضاً في الحي الدبلوماسي بالعاصمة الرياض، لإقامة مقرها الرئيس، وتكفلت بإنشاء المبنى الذي يتكون من طابقين، وتبلغ مساحته ثلاثة آلاف متر مربع، مع غرف إضافية تبلغ مساحتها ٢٢٤ متراً مربعاً.

وهذه المبادرة التي حظيت بقبول دول كثيرة هي تأكيد لمكانة المملكة المرموقة، والاحترام والتقدير اللذين تحظى بهما قيادتها، وإلى جانب ذلك، فإن المبادرة تعكس اهتمام المملكة بالتعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة، وحرصها على استقرار السوق البترولية.

فالأمانة العامة لمنتدى الطاقة تعدّ تأطيراً للحوار بين منتجي ومستهلكي البترول الذي بدأ في سنة ١٤١١، والذي يسعى إلى بناء جسور من الحوار، وتبادل الرأي المستمر بين الدول المنتجة والمستهلكة، بناء على منطلقات المصالح المشتركة، كما أن الأمانة تهدف إلى إيجاد قاعدة شاملة ودقيقة للمعلومات، والدراسات والأبحاث، عن جميع الموضوعات المرتبطة بصناعة الطاقة، كما أنها تعمل على تحسين طرائق جمع البيانات الخاصة بالبترول والغاز ودقتها، ونشرها.

واستضافة الرياض مقر الأمانة العامة لمنتدى الطاقة، تضفي على المملكة أهمية خاصة، تمكنها من القيام بمسؤولياتها الدولية في مجال الطاقة بأفضل وجه، خصوصاً أن المملكة تتمتع بالثقل السياسي والبترولي، لكونها أكبر دولة منتجة ومصدرة للبترول، وتضطلع بدور أساسي في استقرار موثوقية الإمدادات للسوق البترولي الدولية، فضلاً عن أنها تتمتع بعلاقة بترولية جيدة مع الأطراف ا لدولية المؤثرة.

وقد قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتدشين مبنى الأمانة العامة لمنتدى الطاقة في الرياض بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٤٢٦ (١٩ نوفمبر ٢٠٠٥م)، وقال في كلمته بهذه المناسبة، وبهذا الفهم المؤسس لدور المملكة الطليعي ومسؤولياتها تجاه الاقتصاد العالمي، يؤكد الملك عمق الإحساس بهذه المسؤولية، وها هو ذا يؤكد ذلك خلال زيارته إلى ألمانيا في سنة ١٤٢١: «إننا نشعر تماماً بمسؤولياتنا تجاه الاقتصاد العالمي، ولذلك سعينا مع الدول المنتجة إلى تحقيق توازن السوق

البترولية، واستقرار الأسعار عند مستويات تراعي مصالح المنتجين والمستهلكين». وبهذه الروح المسؤولة تقوم المملكة بخطوات عملية لكبح تصاعد أسعار البترول، وضخّ كميات إضافية خلال الأزمات لتهدئة مخاوف المستهلكين. والمملكة لديها منظور واضح لاستقرار سوق النفط وتوازنه؛ فهي إن كانت تسعى بقراراتها، وبتأثير وزنها في منظمة أوبك إلى مراعاة مصلحة المستهلكين، فإنها لا تتوانى عن كشف أسباب التأثير السلبي في سوق النفط، ومن ذلك تأكيدات الملك عبدالله بضرورة قيام الدول المستهلكة بإعادة النظر في الضرائب العالية التي تفرضها على البترول ومشتقاته لدعم توازن السوق، واستقرار الأسعار.

انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية:

مع مطلع عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – انضمت المملكة إلى منظمة التجارة العالمية لتصبح العضو رقم ١٤٩، متوجة بذلك محادثات استمرت ١٢ عاماً، فقد اعتمد فريق العمل الرسمي المعني بانضمام السعودية إلى المنظمة وثائق المملكة الخاصة باستحقاقات العضوية خلال الاجتماع الرابع عشر، والأخير الذي انعقد بمقر المنظمة بجنيف في ٢٥ رمضان سنة١٤٢٦. وقد ظفرت المملكة بالعضوية بعد مفاوضات طويلة مع المنظمة، قدمت خلالها الوثائق والمستندات التي أثبتت أحقيتها لنيل عضوية المنظمة بجدارة، مما أقنع المجتمع الدولي بالمقومات التي تتمتع بها المملكة لارتياد آفاق العالمية من أوسع الأبواب. ورحب المدير العام للمنظمة باسكال لامي بهذه الخطوة الحاسمة في مسيرة انضمام المملكة إلى المنظمة، وأثنى على جهود جميع الأطراف لتحقيق هذا الانضمام.

الملك عبدالله يقص شريط أحد المشروعات الاقتصادية

ولقد أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز – مساعد وزير البترول لشؤون البترول، وعضو الوفد المفاوض في فريق العمل للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية – أن دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وعلاقاته الشخصية المتميزة بالرؤساء في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، كانت العامل الأول في نجاح انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

وبهذا الصدد قال معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور هاشم بن عبدالله يماني في كلمة عبر فيها عن شكر الفريق السعودي وتقديره لهذه النتائج الحاسمة في مسيرة الانضمام، التي استغرقت عشر سنوات، وتكللت – بحمد الله تعالى – بالنجاح في آخر المطاف. وأوضح أن المملكة كانت، وما زالت تؤمن بالاقتصاد الحر، ومبادئ المنافسة العادلة، والمعاملة الوطنية، وحق الدولة الأولى بالرعاية، وهي من أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية؛ لذلك فمن الطبيعي أن تكون المملكة عضواً في هذه المنظمة الدولية، لتحصد المكاسب الناتجة من فتح الأسواق العالمية أمام الصادرات السعودية، وبناء قدراتها وطاقاتها البشرية، من خلال زيادة فرص الاستثمار بالمملكة.

اتفاقية الغاز:

من القرارات الاقتصادية المهمة التي يتوقع أن تسهم في إحداث نقلات مهمة في الاقتصاد الوطني الخطوة التي اتخذتها

المملكة، بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين، بإطلاق (مبادرة الغاز) الرامية إلى مضاعفة الطاقة الإنتاجية الحالية عبر برنامج للتطوير عاماً بعد عام، ويهدف هذا البرنامج إلى توسعة شبكة الغاز الحالية عبر الاستثمار في مرافق تصنيع جديدة، وكذلك في أنظمة النقل، والتوزيع لمقابلة الطلب المتزايد في المملكة.

وقد خطت الحكومة هذه الخطوة الطموح، إدراكاً منها لأهمية الغاز، ودوره في تطوير الصناعات التي تستهلك كميات وافرة من الطاقة في المملكة، ولاسيما تطوير قطاع البتروكيماويات. وساعدت صناعة الغاز بالمملكة كذلك على إيجاد فرص استثمارية للقطاع الخاص. وتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وتحقيق قيمة مضافة، وخلق فرص للعمل في الصناعات النامية الأخرى، كصناعة أنابيب الصلب، وصناعة كيماويات الحفر، والكثير من الخدمات المساندة المرتبطة بعمليات التنقيب عن الغاز والنفط، وعمليات إنتاجهما.

وبالنظر إلى الآفاق الرحبة لهذا البرنامج، فقد تنافست كبريات الشركات العالمية للفوز بفرص للاستثمارات التي فتحتها المملكة في هذا المجال. وبمتابعة مباشرة من الملك عبد الله - إبان توليه ولاية العهد - أدار الفريق السعودي محادثات استقطاب المستثمرين بروح وطنية عالية، ومهنية اقتصادية، أثبتت قدرة الطاقات السعودية على الاضطلاع بالمسؤوليات الاقتصادية الكبرى،،بوعي، وباستيعاب كامل للمتغيرات والمستجدات العالمية.

خادم الحرمين الشريفين يرعى حفل وضع حجر الأساس لخزان المياه الإستراتيجي (واس)

تنويع مصادر الدخل:

على الرغم من الدور المفصلي للبترول في الاقتصاد الوطني، ورصيد المملكة من احتياطيات هذه الثروة، فإن التوجه المستقبلي هو تقليص اعتماد الاقتصاد السعودي على البترول. وقد تعزز هذا التوجه بفضل الإصلاحات الاقتصادية، والتنامي المتسارع للأنشطة الاقتصادية المختلفة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، وتمكين القطاع الخاص الوطني، وفتح الفرص أمامه. ويعزز الملك عبد الله هذا التوجه الإستراتيجي بقراراته ومبادراته - منذ أن كان ولياً للعهد - التي تصب في مصلحة المواطن، وتعمل على تقليص ظل الدولة في الأنشطة الاقتصادية.